تاريخ الاستلام: 2020/06/14 تاريخ القبول:2020/09/13

الانتخابات الرئاسية في موريتانيا لعام 2019:

دراسة تحليلية

Mauritania 2019 Presidential Elections: An Analytical Study

علي سعدي عبدالزهرة جبير

العراق

Ali.saady1122@gmail.com

ملخص:

شهدت موريتانيا في 22 حزيران عام 2019 اول انتخابات رئاسية (من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب)، وفاز في هذه الانتخابات مرشح السلطة (محمد ولد الغزواني) من الجولة الاولى وذلك بعد حصوله على نسبة (52%) من اصوات الناخبين، ويرجع فوز(محمد ولد الغزواني) في السلطة إلى المساندة والدعم الذي حظي به من مختلف القوى السياسية في البلاد وعلى راسها الحزب الحاكم بقيادة الرئيس المنتهية ولايته (محمد ولد عبدالعزيز)، فضلاً عن فشل المعارضة السياسية في عدم توحدها اتجاه مرشح واحد.

كلمات مفتاحية: رئيس الجمهورية، المرشحون، الانتخابات، الانتقال السلمي للسلطة.

Abstract:

On June 22, 2019, Mauritania witnessed the first presidential elections (from an elected president to an elected president) .This election was won by the candidate of power (Mohamed Ould Ghazouani) from the first round, after receiving (52%) of the votes. Al-Ghazwani was born in power to the support of the various political forces in the country, led by the ruling party led by the outgoing President (Mohamed Ould Abdel Aziz), as well as the failure of the political opposition not to unite the direction of one candidate.

Keywords: President of the Republic, candidates, elections, peaceful transfer of power.

مقدمة:

عرفت موريتانيا في 22 حزيران عام 2019 سابع انتخابات رئاسية تعددية بعد الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها البلاد عام 1991م، وثاني تداول سلمي للسلطة، وأول انتخابات رئاسية من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب، وجرت هذه الانتخابات بعد رفض الرئيس المنتهى ولايته(محمد ولد عبد العزيز) من تعديل الدستور وترشح لولاية ثالثة، واقتصر السابق الرئاسي على ستة مرشحين، وفق دستور عام 1991م والمعدل لعام 2006م ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر، وبالأغلبية المطلقة، وإذا لم يحصل أحد المترشحين على هذه الأغلبية في الشوط الاول، ينظم شوط ثاني بعد أسبوعين، ولا يترشح لهذا الشوط الثاني إلا المترشحين الباقيان في المنافسة والحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الثاني، ويمكن اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة فقط، وتتعارض مهمة رئيس الجمهورية مع ممارسة أي وظيفة ومع شغل منصب قيادي في أي حزب سياسي، وجرت الانتخابات في موعدها المحدد وفاز (محمد ولد الغزواني) المدعوم من قبل السلطة والحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية من الجولة الأولى بعد حصوله على نسبة (52%) من اصوات الناخبين.

أن اشكالية البحث تنطلق هل أن العسكر هو الجهة الوحيدة التي تحدد من يفوز في الانتخابات الرئاسية، بعد أن اتفق الجنرالات فيما بينهم بدلاً من حصول انقلاب، وهل أن دور الشعب هو دور هامشي لا قيمة له، وهل أن الانتخابات جرت وفقا الدستور والقوانين المعمول به.

تم اعتماد على المنهج الاتصال على اعتبار أن العملية الانتخابية هي بمثابة نظام اتصالي مصدره المرسل المرشح للمنصب السياسي وما يطرحه على الناخبين من وعود انتخابية، كم تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي وذلك بدراسة الانتخابات الرئاسية الموريتانية لعام 2019م.

وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى اربع مباحث، تناول المبحث الأول انتخاب رئيس الجمهورية (الاطار الدستوري والقانوني)، بينما تناول المبحث الثاني المرشحون لانتخابات الرئاسية لعام 2019م(الدعم والتحديات)، أما المبحث الثالث تناول الانتقال السلمي للسلطة من العسكر إلى العسكر، أما المبحث الرابع أستعرض التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب(محمد ولد الغزواني).

المبحث الاول: انتخاب رئيس الجمهورية (الاطار الدستوري والقانوني).

ينتخب رئيس الجمهورية وفق دستور عام 1991م والمعدل لعام 2006م لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويتم انتخابه بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، وإذا لم يحصل أحد المترشحين على هذه الأغلبية في الشوط الاول، ينظم شوط ثان بعد أسبوعين، ولا يترشح لهذا الشوط الثاني إلا المترشحين الباقيان في المنافسة والحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الثاني، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد ثلاثين (30) يوما على الاقل وخمسة وأربعين(45) يوما على الأكثر قبل انقضاء مدة الرئاسة الجارية، ويمكن اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة فقط، وتتعارض مهمة رئيس الجمهورية مع ممارسة أي وظيفة عمومية أو خصوصية ومع شغل منصب قيادي في أي حزب سياسي[1].

ومن الشروط الترشح للرئاسة الجمهورية وفق الدستور والقانون،(كل مواطن مولود موريتانيا يتمتع بحقوقه المدنية والدستورية، ولا يقل عمره عن أربعين(40) سنة ولا يزيد عن خمسة وسبعين(75) سنة بتاريخ الشوط الأول من الانتخابات، مؤهل لأن ينتخب رئيسا للجمهورية[2].

وينص القانون على توفر بعض الشروط لانتخاب رئيس الجمهورية، إذ تنص المادة (1) من القانون انتخاب رئيس الجمهورية (يحرز تقديم الترشيحات لرئاسة الجمهورية من قبل المستشارين البلديين على أوراق حرة يوقعها هؤلاء كما يتم تصديقها من طرف ضباط شرطة قضائية وتفيد الوزارة المكلفة بالداخلية بصحة صفة المستشار البلدي ويجب ان تبين هذه الإفادة الولاية التي ينتمي اليها المستشار

وكذلك مقاطعته وبلديته)، أي بمعنى أن المرشح لرئاسة الجمهورية يجب أن يتم تزكيته من قبل المجالس البلدية في البلاد، بعد تأكيد من صحة عضويتهم من قبل وزارة الداخلية، ونصت المادة(2) من قانون (لا يقبل الترشح لرئاسة الجمهورية إلا إذ قدم من قبل 50 مستشارا بلدية على الأقل ولا يمكن لأكثر من خمسة هؤلاء المستشارين البلدين أن يكونوا منتخبين في الدوائر الانتخابية لولاية واحدة[3].

ونصت المادة(3) من القانون (تحرر تصريحات الترشح لرئاسة الجمهورية في استمارات يحدد نموذجها بمداولة تصدر عن المجلس الدستوري وتنشر في الجريدة الرسمية، ويتم مل وتوقيع هذه الاستمارات من طرف المترشحين لرئاسة الجمهورية، ويجب أن يبين فيها اسم المترشح ولقبه وتاريخ ومكان ميلاده ومحل اقامته، ويجب أن يبين فيها أيضا اللون وعند الاقتضاء الرمز الذي يختاره المرشح لطباعة نشراته، ويختار كل مرشح لونا ورمزا يختلفان عن الألوان والرموز المختارة من طرف المترشحين الآخرين، ويجب أن لا يشابه أي لون أو رمز الشعار الوطني)[4].

ونصت المادة (4) من القانون بأن (تودع تصريحات الترشح لرئاسة الجمهورية 30 يوما على الأقل قبل الاقتراع عند منتصف الليل لدى الأمانة العامة للمجلس الدستوري التي تثبت تسلمها بوصل يبين يوم وساعة استلامها)، وتنص المادة(5) من القانون أن (يسند رئيس المجلس الدستوري التحقيق في ملفات الترشحات لرئاسة الجمهورية لأحد الأقسام المكونة داخل المجلس ويعين مقررا أو اكثر من بين أعضائه لإعداد التقارير ومشاريع القرارات المتعلقة بصحتها، ويدرس المجلس الدستوري التقارير ويتأكد من قبول المترشح ويبت في صحة الترشح)، وبعد ذلك(يتم الإعلان عن أسماء وصفات وأصول المترشحين الذين قبلوا الترشحات لرئاسة الجمهورية من قبل المجلس الدستوري 20 يوما على الأقل قبل الدور الأول من الاقتراع وذلك في حدود العدد المطلوب توفره في صحة الترشح) المادة (6) من القانون[5].

ونصت المادة(7) من القانون (يداول المجلس الدستوري حول إعداد وترتيب اللائحة النهائية للمرشحين لرئاسة الجمهورية حسب تسلسل ورودها على الأمانة العامة للمجلس، وتبلغ اللائحة النهائية للمترشحين من طرف الأمين العام للمجلس الدستوري على كل مترشح لرئاسة الجمهورية وإلى الحكومة قصد نشرها في الجريدة الرسمية 18 يوما على الأقل قبل الدور الأول من الانتخابات) [6].

ونصت المادة (9) من القانون (في حالة وفاة أو الإعاقة التي تلاحظ بصفة قانونية لأحد المترشحين يصدر المجلس الدستوري قرارا بتأجيل الانتخابات قبل إجراء أي من الدورين الأول والثاني من انتخابات رئاسة الجمهورية)، في حين نصت المادة (11) من القانون بأن(يسهر المجلس الدستوري على صحة العمليات الانتخابية ويقوم بالتعداد العام للأصوات ويعلن نتائج الاقتراع واسم المترشح الفائز في الايام 10 التي تلي تاريخ إجراء الاقتراع، وذلك في حالة ما إذا حصل أح المترشحين على الأغلبية المطلقة في الدور الأول من الانتخابات، ويقوم المجلس الدستوري بإعلان النتائج التي حصل عليها كل واحدمن المترشحين في أجل أقصاه يوم الاربعاء الموالي ليوم الاقتراع ويدعو المترشحين الذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات للمشاركة في الدور الثاني من الانتخابات وتنشر نتائج الاقتراع في اقرب الآجال في الجريدة الرسمية)[7].

ويمكن وفق المادة(12) من القانون بآن (يكون لكل مترشح لرئاسة الجمهورية أن يطعن أمام المجلس الدستوري خلال 48 ساعة ابتداء من انتهاء عمليات التصويت في صحة الاقتراع أو فرز الأصوات)، والمادة (13) تنص بأن (يجري الطعن بواسطة عريضة مكتوبة يتم توجيهها من طرف الطاعن إلى رئيس المجلس الدستوري، ويجب أن تحتوي تلك العريضة على اسم وعنوان وصفة وموضع الطاعن وعلى عرض للوقائع وتفصيل المآخذ المتخذة ذريعة ويتم تسجيلها لدى الأمانة العامة للمجلس الدستوري خلال 48ساعة)، وتنص المادة (14) من القانون بأن (يسند رئيس المجلس الدستوري التحقيق في الاعتراضات إلى أحد الأقسام المكونة بالمجلس ويعين مقررا أو أكثر من بين أعضائه لإعداد التقارير ومشاريع القرارات ويمكن القسم أن يستمع إلى أي شخص وأن يطلب تحويل أية وثيقة ترتبط بعمليات الانتخابات لتقديمها إلى المجلس الدستوري)[8].

ويبت المجلس الدستوري وفق المادة (15) من القانون في شكل وموضوع الطعون خلال 8 أيام ابتداء من تاريخ تعهده بالطعن، وفي حالة ما إذا تم إلغاء نتائج الانتخابات كليا تحدد الحكومة تاريخ الاقتراع الجديد، ويبلغ وفق المادة (16) من القانون قرار المجلس الدستوري إلى كل الأطراف المعنية وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية[9].

وفيما يخص الحملات الانتخابية لمرشحين لرئاسة الجمهورية نصت المادة(6) من قانون سير الحملة الانتخابية الصادر في عام 2012م بأن(تفتتح الحملة الانتخابية خمسة عشر (15) يوما قبل الاقتراع وتختتم عشيته عند الساعة صفر)، ونصت المادة (7) بأن توفر الدولة لجميع المترشحين تسهيلات متساوية في الحملة الانتخابية من أجل انتخاب رئيس الجمهورية، وتسهر اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات على تطبيق هذه القاعدة)، ويجب طيلة فترة الحملة الانتخابية وفق المادة(8) من القانون باحترام مبدأ المساواة بين المترشحين في البرامج الإعلامية بمرافق الدولة فيما يتعلق بتقديم البيانات أو الكتابات الصادرة عن المترشحين والتعليق عليها فضلاً عن تقديم أشخاصهم وهذا يقع على عاتق السلطة العليا للصحافة والسمعيات- البصرية، وتخصص تلك السلطة العليا مجان لكل مترشح ساعة و30 دقيقة في التلفزيون وساعتان و30 دقيقة في الاذاعة طيلة فترة الحملة، ويتحدد ترتيب الأسبقية في الاستفادة من هذه البرامج تبعا لترتيب لائحة المترشحين المعدة من طرف المجلس الدستوري[10].

ونصت المادة (9) من القانون بأن (يحظر اعتبار من منتصف الليل عشية الاقتراع نشر أو استخدام أي وسيلة كانت لنشر أية دعاية انتخابية) في حين نصت المادة(10) (يحظر على وكلاء الدولة أو البلديات توزيع إعلانات النية أو التعميمات أو بطاقات التصويت الصادرة عن المترشحين)[11].

وتنص المادة(13) من القانون بأن(تمنح الأماكن الخاصة للملصقات الانتخابية لكل مترشح من طرف السلطة الادارية حسب ترتيب لائحة المترشحين كما أقرها المجلس الدستوري)، وفق المادة(14) لا يجوز لأي مترشح أن يعرض طيلة الحملة الانتخابية في الأماكن المخصصة له سوء ملصق يقدم بياناته، وتوفر اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات وفق المادة(15) بطاقات الناخب وبطاقات التصويت والأماكن الخاصة والمخصصة للملصقات الانتخابية والحبر اللاصق وصناديق الاقتراع[12].

وفيما يخص تمويل الحملات الانتخابية صدر الأمر القانوني (رقم 2006-035) بتاريخ 2تشرين الثاني لعام 2006م، والهدف من هذا القانون هو تحديد القواعد المتعلقة بإجراءات وشروط تمويل الحملات الانتخابية، وبهذا تنص المادة(2) من هذا القانون بأن لا يمكن أن يستمد تمويل الحملات الانتخابية إلا من:

1. مساهمات الأشخاص الطبيعيين ولأشخاص الاعتباريين الخصوصيين.
2. المساهمات المالية للحزب الذي ينتمي إلية المرشح أو اللائحة المترشحة.
3. الممتلكات الخاصة بالمترشح.
4. المساعدات المالية الاستثنائية للدولة.

ويجب على المترشح أن يصرح بالهبات المقدمة إلية كمساهمات لدى الوزارة المكلفة بالداخلية في أجل شهر واحد، وترفق بهذا التصريح هوية المانحين وطبيعية وقيمة هذه الهبات، وتنص المادة (3) من القانون بأن يحدد سقف كل حملة انتخابية بموجب مرسوم يصدره مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزيرين المكلفين بالداخلية والمالية، ولا يمكن أن تتجاوز مساهمة الواهب الخصوصي نسبة(10%) من الحملة الانتخابية للمرشح، في حين نصت المادة (4) من القانون بأن لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من راس مالها من أجل تمويل حملة مرشح، كما لا يمكن أن يتلقى أي مرشح بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتنفيذ أي مصروف كان سواء كان مساهمات أو إعلانات مادية أو غير مادية من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري خاضع لقانون الأجنبي[13].

وتنص المادة (5) من القانون على أنه (تعتبر الأموال التي تساعد بها الدولة ممتلكات عمومية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مصدر ثراء شخصي)، في حين نصت المادة(6) بأنه (لا يمكن أن يحصل مترشح خلال الأشهر الستة السابقة لأول يوم من الشهر الذي ينظم فيه الانتخاب وإلى غاية تاريخ الشوط الذي ينظم فيه الاقتراع على أموال تهدف إلى تمويل حملته إلا بواسطة وكيل يعينه بالاسم وهو شخص طبيعي يسمى الوكيل المالي، ولا يمكن أن يسدد المترشح المصروفات المترتبة عن حملته الانتخابية إلا بواسطة وكيل مالي، باستثناء مبلغ الكفالة المحتملة ومصروفات يتحملها حزب أو تجمع سياسي، ويصرح المترشح كتابيا لدى حاكم المقاطعة التي يتبع لها اقامته باسم الوكيل المالي الذي يقع عليه اختياره ويرفق بالتصريح الموافقة الصريحة للوكيل المعين) [14].

ونصت المادة(7) من القانون بأن يلزم الوكيل المالي بفتح حساب مصرفي أو بريدي وحيد يستعرض مجمل عملياته المالية، يبين عنوان الحساب أن صاحبه يتصرف بصفته وكيلا ماليا للمترشح المعين بالاسم، وترفق حسابات المالي بحساب الحملة الانتخابية للمترشح، وتنتهي مهمة الوكيل المالي تلقائيا بقوة القانون بعد ثلاثة اشهر من انتهاء الحملة الانتخابية، ويسلم الوكيل المالي للمترشح في نهاية مأموريته خطة محاسبية بنشاطه، وإذ برز فائض فإنه يمنح بناء على قرار المترشح لحزب سياسي أو لجمعية ذات نفع عام معروفة[15].

ومن أجل تدقيق سجلات الإرادات والمصروفات وحسابات المترشحين المتعلقة بالحملات الانتخابية وفق المادة (8) من القانون يتم إنشاء لجنة وطنية ولجان محلية لرقابة الحملات الانتخابية، وتتكون اللجنة الوطنية للرقابة من(قاضي يعينه رئيس المحكمة العليا يكون رئيس للجنة، وقاض يعينه رئيس محكمة الحسابات ويكون نائب للرئيس اللجنة، وامين الخزينة العامة، وممثلا عن البنك المركزي الموريتاني، ومفتشا عاما للمالية، وخبير محاسبيا تعينه الهيئة الوطنية لخبراء المحاسبة) في حين تتكون اللجان المحلية من(رئيس المحكمة المحلية ويكون رئيسا، والوالي المساعد المكلف بالشؤون الاقتصادية، وامين الخزينة المحلية والمصلحة المحلية للضرائب)[16].

وفق المادة(9) من القانون بأن المرشحون ملزمين بأن يودعوا في أجل شهرين على الاكثر بعد الانتخاب سجلات إيراداتهم ومصروفاتهم أو حساباتهم لدى اللجنة المحلية للرقابة، وفي حال لم يفعلوا ذلك في الآجال المحدد توجه اللجنة المحلية للرقابة إنذار للمترشح المخالف من أجل أن يقدمها في أجل شهر، وإذا لم يقدم المترشح هذه الوثائق في الآجل المحدد تعتمد اللجنة المحلية خبيرا يكلف بإجراء العمليات الضرورية ويقدم تقرير إلى اللجنة المحلية، وتقع على عاتق اللجنة المحلية بفحص مدى نزاهة ودقة سجلات الايرادات والمصروفات المترشح، وتحرر اللجنة المحلية للرقابة تقرير عن تدقيق السجلات المتعلقة بالإيرادات والمصروفات أو حسابات المترشح وترفعه إلى اللجنة الوطنية للرقابة، وتدرس الاخيرة تقرير اللجنة المحلية للرقابة وتمنح براءة للمترشح وعند الاقتضاء تحيل الموضوع إلى المدعي العام للجمهورية في حال اعتقادها أن المترشح المعني قام بخرق القانون[17].

وإذا لاحظت اللجنة الوطنية للرقابة بأن حساب الحملة الانتخابية لم يتم إيداعه في الآجل المحدد أو إذا كان الحساب قد الغي أو ظهرا تجاوزا لسقف المصروفات الانتخابية تحيل اللجنة الموضوع للقاضي المختص في الانتخابات، أو أن اللجنة تحدد عندئذ مبلغ يساوي مبلغ التجاوز ويلزم المترشح بدفعه في الخزينة العامة، ويتم استيفاء هذا المبلغ باعتباره ديونا مستحقة للدولة[18].

ونصت المادة(14) من القانون على عقوبات جنائية بغرامات مالية وبحبس من شهر إلى سنة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط في حال مخالفة المترشح هذا القانون من أجل تمويل حملة انتخابية ويحصل أو يقبل أموالا بصورة غير شرعية، أو يتجاوز سقف المصروفات الانتخابية المحدد طبقا لأحكام هذا القانون، ولم يحترم إجراءات إعداد حساب الحملة ويدرج عن قصد في حساب الحملة أو في ملحقاته معطيات محاسبية ناقصة[19]، ويعد رئيس الجمهورية حسب المادة (23,24) من الدستور (رئيس الدولة وحامي الدستور وهو الذي يجسد الدولة ويضمن بوصفه حكما السير المضطر والمنتظم للسلطات العمومية، وهو الضامن للاستقلال الوطني ولحوزة الأراضي، على أن يكون دينه الإسلام) [20].

ويمارس رئيس الجمهورية اختصاصات عديدة، سواء كانت في الظروف الاعتيادية والاستثنائية، فهو يحدد السياسة الخارجية للأمة وسياستها الدفاعية والأمنية ويسهر على تطبيقها ،ويعين الوزير الأول والوزراء باقتراح من الوزير الأول وينهي وظائفهم بعد استشارة الوزير الأول، كما له الحق في حل الجمعية الوطنية، ويصدر القوانين وله الحق في الاعتراض على تلك القوانين والمطالبة بإعادة صياغة تلك القوانين، وكذلك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله أن يعتمد السفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الدول الأجنبية، ويعتمد لديه السفراء والمبعوثين فوق العادة، ويوقع المعاهدات ويصدقها، وله الحق في العفو العام وتخفيض العقوبات، كما لرئيس الجمهورية أن يستشير الشعب عن طريق الاستفتاء في كل قضية ذات أهمية وطنية، ويعد رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال القضاء، ويقر الأحكام العرفية وحالة الطوارئ كما ينشا ويتراس العديد من المؤسسات الدستورية مثل(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وغيرها من المؤسسات التي نص عليها الدستور[21].

وفي الحالات الاستثنائية يتخذ رئيس الجمهورية بعد استشارة الوزير الأول ورئيس الجمعية الوطنية والمجلس الدستوري التدابير التي تقتضيها الظروف حينما يهدد خطر وشيك الوقوع لمؤسسات الجمهورية والأمن والاستقلال الوطنيين وحوزة البلاد، وكذلك حينما يتعرقل السير المنتظم للسلطات العمومية الدستورية، ويطلع الأمة على الحالة عن طريق خطاب، وتنبع هذه الإجراءات من الرغبة في ضمان السير المضطرد والمنتظم للسلطات العمومية في أقرب الآجال، وينتهي العمل بها حسب نفس الصيغ حالما تزول الظروف المسببة[22].

المبحث الثاني: المرشحون لانتخابات الرئاسية لعام 2019م(الدعم والتحديات).

شهدت موريتانيا في 22 حزيران سابع انتخابات رئاسية تعددية بعد الإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطي التي عرفها البلاد في عام 1991م نتيجة للضغوط الخارجية والداخلية التي تعرض لها النظام السياسي آنذاك، وثاني تداول سلمي للسلطة (19نيسان 16/2007أب2008)، والذي لم يدم طويل نتيجة انقلاب عسكري آخر بقيادة الرئيس المنتهية ولايته (محمد ولد عبد العزيز)، والذي استمر في الحكم إلى غاية 1 أب 2019 بعد انتهاء المهلة الدستورية الثانية للحكم.

وجرت هذه الانتخابات في ظل مجموعة من المستجدات المهمة التي شهدتها موريتانيا والتي خلقت مناخاً وحراكاً سياسيا أكثر انفتاحاً، وفي مقدمة هذه المستجدات رفض الرئيس المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز) جميع المطالب بالترشح لولاية ثالثة، إذ شكل بيان الرئاسة الموريتانية الصادر في 15 يناير لعام 2019م أهم تحول في مسار العملية السياسية، فبعد حراك استمر عدة أشهر من قبل الحزب الحاكم(الاتحاد من اجل الجمهورية) والاحزاب الموالية للمطالبة الرئيس بتعديل دستوري جديد من أجل السماح له بولاية ثالثة، وفك القيود المفروضة بقوة القانون، إلا أن البيان الذي اصدره(محمد ولد عبد العزيز) وضع حداً للجدل المتصاعد حول نواياه الحقيقية وعزز ذلك عبر ثقة الجمهور بالعملية الانتقالية التي تمر بها البلاد وذلك عبر الالتزام بالدستور والقانون[23].

ومن المستجدات الأخرى هو تفعيل المادة(20) من القانون رقم(024-2012) لعام 2012م والمعدل في عام 2018م، والذي شكل عاملاً مهماً في إكساب المنافسة الانتخابية طابعاً جدياً، وذلك عبر حل الأحزاب الصغيرة غير المؤثرة في الحياة السياسية بهدف تجنب تفتيت الاصوات، إذ نص القانون على حل أي حزب سياسي سبق له أن قدم مرشحين لاقتراعين بلديين وحصل على أقل من (1%) من الأصوات في كل اقتراع، وكذلك حل أي حزب سياسي لم يشارك في اقتراعين بلديين اثنين متواليين، ونتيجة لتطبيق القانون فقد أسفر عن حل (76) حزباً سياسياً من أصل (105) أحزاب سياسية معترف به رسمياً في الجمهورية الإسلامية الموريتانية[24].

ومع إعلان أسماء المرشحين من قبل الحكومة بعد إحالة الملف إليها من طرف المجلس الدستوري الجهة الوصية على المسار الانتخابي وعن اللائحة النهائية للمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك بعد أن تم استكمل الآجال القانونية المنصوص عليها وفق الدستور والقوانين، تكون القوى السياسية أمام واقع جديد بعد احتكار السلطة من قبل المؤسسة العسكرية في البلاد، وبموجب اللائحة التي نشرتها الحكومة الموريتانية في 12أيار 2019م، فقد اقتصر السباق إلى كرسي الرئاسة الموريتانية على ستة

مرشحين وهم وزير الدفاع السابق(محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني)، والوزير الأول السابق(سيدي محمد ولد بوبكر)، ورئيس حركة إيرا الحقوقية(بيرام ولد الداه ولد اعبيدي)، ورئيس اتحاد قوى التقدم(محمد ولد مولود)، والسياسي(كان حاميدو بابا)، والاداري المالي(محمد الأمين ولد المرتجى) [25].

ودشنت الانتخابات الرئاسة عددا من الظواهر السياسية، إذ بدأت الأوزان تتباين والرؤى الحاكمة للمشهد في اتضاح لاسيما بعد انهيار التحالفات القديمة بين مكونات المجتمع السياسي، وتضارب في المواقف بين التشكيلات السياسية وإعادة التموقع قبل الحملة، وأخذ بعض القوى غير المشاركة في الانتخابات موقفها وفق الرؤى والمصالح التي تحكم توجهها، أو لاختلال ميزان القوى المفترض نحو أحد المرشحين، وبهذا سعى كل طرف تموقع عبر الجهة التي يعتقد أنها قادرة على تحقيق حلمه أو بالأصح قادرة على الوصول للسلطة من أجل تحقيق حلمه، وبهذا نجد أن الأحزاب في موريتانيا تعاني من التشرذم والانقسام والتحول من موقف لآخر حسب المصلحة، هي أحزاب تفقد إلى برامج وايديولوجيا سياسية[26].

ومن أكثر التحولات التي شهدتها الانتخابات الحالية هي مساندة ودعم بعض القوى المعارضة وبعض الجماعات الإسلامية التي تعرضت للمضايقة أو الحل من قبل السلطة الحاكمة، للمرشح السلطة (محمد ولد الغزواني)، ويعتمد الأخير على كتلة ناخبة قوية تضم الحزب الحاكم(حزب الاتحاد من أجل الجمهورية) الذي يمتلك (102) من نواب الجمعية الوطنية البالغ عددهم (157) وفق الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2018م، والأحزاب الأغلبية الداعمة للرئيس المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز)، والقبيلة والمؤسسة العسكرية[27]، كما أنه مدعوم من قبل رجال الأعمال ومن جميع رؤساء المجالس الجهوية وغالبية المجالس المحلية[28].

ومن أبرز الأطراف التي أسهمت في دعم(محمد ولد الغزواني) من خارج الحزب الحاكم هي[29] :-

1. كتلة راشدون: وهي كتلة يقودها القيادي الإخواني السابق(عمر الفتح) وتضم تلك الكتلة مجموعة من التيارات الإسلامي، وقادة مؤسسات منظمات المجتمع المدني التي تعرضت للاستهداف والمضايقة من قبل الرئيس المنتهي ولايته (محمد ولد عبد العزيز)، وتسعى تلك الكتلة إلى التهدئة مع السلطة حفاظاً على مكاسبها التقليدية، أو الحصول على منصب سياسي من بوابة الرئيس الجديد.
2. التحالف الشعبي التقدمي: وهو أحد أقدم الأحزاب المحسوبة على الأرقاء السابقين في موريتانيا ويتولى قيادته الرئيس السابق للبرلمان(مسعود ولد بلخير)، وقد تعرض الحزب إلى استقالة أبرز رموزه لكنه لايزال يشكل قوة سياسية كبيرة في البلاد، وقدد قرر التحالف بالإجماع الخروج من المعارضة ودعم المرشح (محمد ولد الغزواني)، مقابل تفاهمات أبرزها تثبيت رئيس الحزب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فور إعلان فوز المرشح.
3. التحالف الديمقراطي التقدمي: وهو الحزب المعارض الذي حل في المرتبة الثانية خلال الانتخابات التشريعية لعام 2018، ويقوده النائب (يعقوب ولد أمين)، وإعلانه الحزب دعمه للمرشح(محمد ولد الغزواني).
4. كتلة مواصلة المسار: وهي كتلة يودها رئيس فريق حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية سابقاً في البرلمان الوزير (المختار ولد محمد موسى) وقد ساندت الكتلة للمرشح(محمد ولد الغزواني).
5. التجمع من أجل الوطن: وهي كتلة يقودها نائب رئيس حزب التكتل المعارض(محمد محمود ولد الأمات)، وتضم الكتلة أبرز رموز المعارضة التقليدية ممن قرروا ترك الساحة السياسية المعارضة والتوجه نحو الأغلبية، بعد ربع قرن من الصراع من أجل الوصول إلى السلطة والاستهداف المنهج من قبل الرؤساء الذين تولوا قيادة البلاد في الفترة ما بين (1992-2019م).
6. تحالف الأمل: وهي كتلة شبابية يقودها الأمين العم السابق لوزارة الشؤون الإسلامية(محمد ولد سيد أحمد فال بياتي)، ولده هذه التحالف تمثيل في عدة مجالس محلية وجهوية.

ويعد المرشح(محمد ولد الغزواني) من مناطق الشرق الموريتاني ذات الكثافة السكانية، ويتمتع بشخصية كاريزمية داخل المؤسسة العسكرية، وعلاقاته الخارجية القوية مع العديد من الدوائر المهتمة بالبلد ومستقبل العملية السياسية فيه(المغرب والسعودية والامارات وفرنسا)، وعلاقاته الداخلية الجيدة مع العديد من القوى المحلية باعتباره أحد قادة المؤسسة العسكرية والأمنية لأكثر من عقد من الزمن ، كما أنه من وسط صوفي فهو ينتمي لإحدى الطرق الصوفية الشهيرة(الغطف)، مع خلفية قومية عروبية[30].

اما الوزير السابق(سيدي محمد ولد بوبكر) فقد حظي بدعم حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل" وهو حزب لديه كتلة برلمانية تبلغ (16) نائباً في البرلمان و(7) مجالس رئيسية، بالرغم من التناقض الايديولوجي بين الطرفين، إذ يعد المرشح عندما كان وزير أول في حكم الرئيس الأسبق(معاوية ولد الطايع) جلاد التيار الإسلامي، غير أن الحزب اعتبر ترشيح (سيدي محمد ولد بوبكر) بمنزلة الفعل السياسي الذي يختار أصحابه مصلحة البلد على مصالحهم الشخصية، ويضحون من أجل استقراره وتطوير منظومته الديمقراطية[31].

كما حظي المرشح بمساندة حزب "حاتم" بقيادة النائب السابق وقائدة الانقلابات العسكرية خلال الفترة(2003-2005م) والتي عرفت بحدود اربع انقلابات(صالح ولد حننا)، كما قررت كتلة حزب المستقبل أو حركة الحر أبرز تنظيم تاريخي للأرقاء السابقين مساندة المرشح (سيدي محمد ولد بوبكر)، ويعد الاخير عنصر اطمئنان لمعارضيه وداعميه فهو إلى غاية ترشحيه أحد أركان نظام الرئيس(محمد ولد عبد العزيز) عبر توليه حقائب دبلوماسية مهمة كالسفارة الموريتانية في إسبانيا ونيويورك والقاهرة، فضلاً عن تولى رئاسة الوزراء مرتين في فترة حكم الرئيس الأسبق(معاوية ولد الطايع)، ثم ما بين(2005-2007م)، ويقدم نفسه على أنه سيحارب الفساد الذي انهك البلد خلال السنوات الاخيرة[32].

أما المرشح (بيرام ولد الداه ولد اعبيدي) المدافع عن حقوق الإنسان وزعيم حركة (إيرا)، فقد شكل مفاجئة كبيرة في الانتخابات الرئاسية لعام 2014م بعدما حصل على(10%) من اصوات الناخبين، كما أنه تمكن من دخول البرلمان وهو سجين، ويحظى(بيرام ولد الداه ولد اعبيدي) بشعبية كبيرة في أوساط الأرقاء السابقين(الحراطين) وبعض الكتلة الزنجية الباحثة عن تغيير داخل البلد، وكذلك حزب الصواب[33].

ومن المعارضة التاريخية هناك المرشح(محمد ولد مولود) رئيس حزب اتحاد قوى التقدم ورئيس المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة، والذي يمثل التيار اليساري الراديكالي المدعوم من المعارض التاريخي(أحمد ولد داده) رئيس تكتل القوى الديمقراطية وهي قوى يضم ثلاث أحزاب وهي (حزب اتحاد قوى، وحزب تكتل القوى الديمقراطية، وحزب التناوب الديمقراطي)، وينادي المرشح بالقطيعة مع كل الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في موريتانيا، ويعد المرشح الآخر(كان حاميدو باب) ممثلا للأحزاب ذات القوميات الأفريقية في موريتانيا، وهو مدعوم من ائتلاف العيش المشترك الذي يسعى لتوحيد الأقليات حول ترشيح، وخاصة من حزب الحركة الوطنية من أجل العدالة والديمقراطية وحركة التجديد وكذلك حزب القوى التقدمية للتغيير، ويشكل المرشح(كان حاميدو باب) أمل الزنوج في تأسيس كتلة معترف بها داخل الحياة السياسية، أما المرشح الاخير(محمد الامين ولد الوافي) وهو مسؤول بوزارة المالية ويعتبر نفسه مرشحا لفئة الشباب في بلاده، وتعهد باشراك الشباب في تسيير شؤون البلاد وتوفير فرص عمل للعاطلين وتحسين جودة الحياة[34].

وبهذا يمكن القول بأن الانتخابات الرئاسية التي جرت في 22 حزيران من عام 2019م بأنها انتخابات تنافسية بامتياز وفق أغلب المختصين في الشأن الموريتاني، كما أنها المرة الأولى التي تشهد فيها جميع القوى السياسية دون استثناء أو إقصاء أو عزوف عن التنافس، لاسيما بعد ارتفاع نسبة المسجلين في الانتخابات الرئاسية إلى أكثر من مليون ونصف المليون ناخب أغلبهم من الشباب والمدن الكبيرة[35]، ومع ذلك برزت من جديد الولاءات القبلية والمناطقية والمال السياسي في توجيه نوايا التصويت الناخبين وإلى جانب ذلك بروز عنصر الجماعات والهيئات الدينية التي تحاول أن تكون ذات تأثير مهم في توجيه الرأي العام[36].

المبحث الثالث: الانتقال السلمي للسلطة من العسكر إلى العسكر.

جرت الانتخابات الرئاسية في يومها المحدد في 22 حزيران من عام 2019م وفاز فيها مرشح الحزب الحاكم(محمد ولد الغزواني) ينظر للجدول رقم(1)، والذي حصل على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى بنسبة (52,01%) من اصوات الناخبين، ووصلت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات إلى (62,66%) وهي نسبة جيداً مقارنة بنسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام 2014م والتي كانت نسبة المشاركة (56,46%) من أصوات الناخبين[37]، وبإعلان المجلس الدستوري لنتائج الانتخابات الرئاسية النهائية يكون(محمد ولد الغزواني) قد ضمن العبور من القيادة العامة لأركان الجيش ووزير الدفاع إلى مؤسسة الرئاسة، وسط جدل سياسي محتدم داخل أوساط المعارضين للرئيس حول علاقة الجيش بالسياسة في بلد تسوده الانقلابات العسكرية، وبالرغم أن الرئيس(محمد ولد الغزواني) دخل السباق الرئاسي كمرشح للسلطة وتيار عريض من مختلف الاتجاهات السياسية، إلا أنه خرج من الحملة الانتخابية بشعبية مهزوزة ليحصد أدنى نسبة فاز بها رئيس بعد اقرار التعددية السياسية[38].

جدول(1) نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2019م

المرشحون	الاصوات	النسبة المئوية%
محمد الشيخ محمد أحمد الشيخ الغزواني	483312	%52,01
بيرام ولد الداه اعبيد	172656	%18,58
محمد ولد بوبكر	166058	%17,87
محمد ولد مولود	22695	%2,44
كان حاميدو بابا	80916	%8,71
محمد الأمين المرتجى الوافي	3676	%0,40

المصدر: اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، على الموقع الالكتروني http://ceni.mr/node/92، نواكشوط بتاريخ 2019/6/23.

وشارك في هذه الانتخابات من الناخبين وفق اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات(967594) موزعين على (8613) مكتبا للتصويت، بينهم(45) لصالح الجاليات في الخارج، وقد اسفرت عملية تدقيق هذه النتائج على مستوى المصالح الفنية المختصة في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن النتائج التالية[39]:

عدد المسجلين(1,544,132)

عدد المصوتين(967,594)

عدد الأصوات اللاغية(28,800)

عدد الأصوات المحايدة(9484)

عدد الأصوات المعبرة عنها(929,310)

وبمجرد إعلان عن نتائج الانتخابات أعلن مرشحو المعارضة للانتخابات الرئاسية رفضهم لنتائج الانتخابات جملة وتفصيلاً، وأكد المترشح (بيرام ولد الداه اعبيد) في أول تعليق له على النتائج(أن الشعب أراد التغيير، لكن أصواته سرقت بشكل فاضح في انقلاب صريح على الشرعية وعلى إرادة الشعب بقيادة الجنرالين عزيز وغزواني)، وقال(الحكومة شاركت بقوة في هذا الانقلاب على الشرعية وعلى إرادة ورغبة الناخبين قبل الاقتراع من خلال تسخير أموال الدولة ووسائلها من طرف الوزراء والمديرين في حملات دعائية اختتمت بشراء الذمم والتأثير على قناعات الناخبين)،[40]، واشار(إلى انهم في المعارضة قرروا خوض الانتخابات رغم ما سماه الخروقات والتجاوزات في المسلسل الانتخابي الاحادي بما في ذلك اللجنة الانتخابية غير الحيادية والمنحازة لصالح مرشح النظام)، واعتبر أنه رغم

ذلك تمكنوا من إحراج مرشح النظام، واضاف(أن النظام أحس بالهزيمة وبدأ في الاستفزاز والمناورة، وأنزل الجيش وقوات الأمن بصفة مكثفة لشارع من أجل الضغط على المواطنين والاعتداء عليهم)[41].

وفي غضون ذلك تظاهرات مجموعة شبابية من انصار المعارضة في عدد من أحياء العاصمة نواكشوط، واحرق المشاركون فيها إطارات السيارات ورددوا هتافات مؤيدة للمرشح(بيرام ولد الداه اعبيد)، وطالبوا بضرورة أن يتجاوز مرشحهم إلى الشوط الثاني لمواجهة(ولد الغزواني)، لكن الشرطة تدخلت وفرقت المحتجين، كما استدعى وزير الداخلية المترشحين الاربعة الرافضين للنتائج وهم كل من(بيرام ولد الداه اعبيد، محمد ولد بوبكر، محمد ولد مولود، كان حاميدو بابا) وطلب منهم تهدئة الشارع، وقال المرشح (محمد ولد مولود) خلال مؤتمر صحفي (أن الشارع يشعر بالانزعاج وبالقلق بسبب سرقة أصواته) مؤكدا أن التهدئة يجب أن من طرف السلطات التي عليها أن تطمئن الموريتانيين على شفافية الانتخابات، وأضاف أن(المترشحون يطالبون بمقارنة النتائج مكتباً بمحاضر التصويت وهو ما سيفضح التزوير)، كما أكد المترشحون المعارضون تصميمهم على قيادة النضال السلمي للشعب الموريتاني وخصوصاً الشباب من أجل حماية خياراته الانتخابية ومكاسبه الديمقراطية [42].

أثناء ذلك اتخذت السلطات الموريتانية إجراءات أمنية مشددة ومنها قطع الإنترنت قطعاً كاملاً، واقتحام المقار الحزبية لمرشحي المعارضة وإغلاقها، أضافة إلى أن وزارة الداخلية أصدرت بياناً حذرت فيه من الاحتجاج، كما صرح وزير الداخلية في مؤتمر صحفي وقال فيه (أن الاحتجاجات مكيدة تقف خلفها أياد أجنبية)، وفي هذا الصدد استدعت وزارة الخارجية الموريتانية كلاً من سفراء مالي والسنغال والغابون بسبب أعمال الشغب التي قال موريتانيا أن أجانب شاركوا فيها[43].

وأن أعمال الشغب التي حدثت في موريتانيا بعد رفض المرشحون المعارضون نتائج الانتخابات، دفع بعض الأطراف الدولية إلى اتخاف موقف، إذ دعت سفارة الولايات المتحدة الامريكية في نواكشوط إلى احترام حرية التعبير والتجمع باعتبارها ضرورة للديمقراطية، ودعت أيضاً أطراف العملية إلى المشاركة في حوار سلمي في فترة ما بعد الانتخابات، وقامت الأمم المتحدة بالتدخل عبر لقاءات قام بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى غرب أفريقيا مع قادة المعارضة والرئيس المنتخب، وحثت الأطراف على الهدوء والابتعاد عن العنف وترك المسار الانتخابي يتواصل حتى نهايته، وبالمقابل قام الملك المغربي (محمد السادس) بإرسال برقية تهنئة (لولد الغزواني)، أما إسبانيا فقد أشادت بالانتخابات ووصفتها بأنها تمثل انتقالاً دستورياً على أعلى هرم السلطة في هذا البلد [44].

وقد شارك في هذه الانتخابات العديد من البعثات الخارجية لمراقبة الانتخابات الرئاسية والمتمثلة بمؤسسات إقليمية ودولية، بحيث جعلت من العملية الانتخابية الرئاسية الكثير من الموثوقية، إذ قال الاتحاد الأوروبي إن الانتخابات الرئاسية في موريتانيا، الذي نظمت يوم 2019/6/22م جرى في ظروف مرضية، وعبرت عن قلقها من تصريحات بعض المرشحين الذين أعلنوا في تصريحات صحفية عن رفضهم للنتائج، وقال الناطق باسم الاتحاد في أول تعليق منه على سير الانتخابات إن (الاتحاد الأوروبي يحيي نسبة المشاركة المرتفعة في الاقتراع الذي جرى في جو من الهدوء، وفي ظروف مرضية بشكل عام)، ودعا الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى التهدئة وضبط النفس، مشيراً إلى أن ضرورة اتخاذ الطرق القانونية لأي احتجاج محتمل[45].

كما أعلنت بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات الرئاسية في موريتانيا، إنها لم تسجيل أي خروقات في الانتخابات التي جرت يوم 2019/6/22م، والذي فاز به المرشح (محمد ولد الغزواني) وفق النتائج التي أعلنتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ووزعت البعثة بياناً على هامش مؤتمر صحفي عقدته يوم 2019/6/24م بنواكشوط، وقالت فيه إن مراقبيها وصلوا إلى(216) مكتب تصويت متفرقة في أنحاء موريتانيا، في المدن والأرياف، وأنه لم تسجيل لديهم أي خروقات قد تؤثر على النتائج، ولكن البعثة ضمن تقريرها جملة من الملاحظات لتحسين العملية الديمقراطية في موريتانيا، من ضمنها تمديد الفترة التي يجري فيها الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي، وذلك من أجل ضبط وتحسين اللائحة الانتخابية، كما دعت البعثة الحكومة إلى الحوار مع مختلف التشكيلات السياسية في البلاد،

تشارك فيه هيئات المجتمع المدني، وقد شاركت في هذه البعثة عشرات المراقبين من الافارقة بالإضافة إلى مراقبين من معهد(جيمي كارتر) الأمريكي، وخبراء من الاتحاد الأوروبي[46].

وفيما يخص مراقبة المنظمات الوطنية بالتعاون مع مجموعة حقوق الانسان والديمقراطية التابعة لمنصة الفاعلين غير الحكوميين، ولأول مرة في التاريخ السياسي لموريتانيا تنشر فرق المراقبين الانتخابيين في جميع البلديات، وتقوم بزيارات ميدانية لما مجموعه (2469) مكتباً من مكاتب التصويت وهو ما يمثل نسبة (65%) من هذه المكاتب المنتشرة في طول البلاد وعرضه، ومكنت هذه المنظمات تنظيم هذه العملية في مختلف ارجاء البلاد بدعم مالي من الاتحاد الاوربي وشارك فيها (515) شخصاً بينهم (435) مراقباً انتخابياً يتولى تأطيرهم (57) مشرفاً و(15) منسقا جهويا و(6) منسقين وطنيين، وقد سجلت فرق المراقبين الانتخابيين في فترة ما قبل الاقتراع الملاحظات التالية(مراجعة جزيئة للائحة الانتخابية، تشكيل لجنة انتخابية وطنية مستقلة ليست محل إجماع، وحملة انتخابية هادئة لكن بإمكانيات شديدة التفاوت)، اما يوم الاقتراع قد لاحظ المراقبون الانتخابيون ما يلي(إقبال حقيقي من الناخبين على صناديق الاقتراع، مرور اليوم الانتخابي بهدوء على وجه العموم، بعض الاختلالات التي تعود من حيث الاساس إلى الإدارة الانتخابية وإلى نقص في تكوين الوكلاء الانتخابيين)[47].

وهناك ملاحظات أخرى حدثت من فعالية العملية الانتخابية من بينها(تغيير بعض أماكن مكاتب التصويت في آخر لحظة دون أن يكون هناك نظام فعال لإشعار الناخبين بهذا التغيير وتجنبهم الوقوع في الحرج، ونقص في تكوين أعضاء مكاتب التصويت وممثلي المترشحين، ونوع من البطء في عمليات التصويت بسبب الانشغال في توزيع بطاقة الناخب يوم الاقتراع[48].

ومن المآخذ التي حدثت خلال الحملة الانتخابية وما رافقها من بعدها، وهي:-

1. تدخل السلطة في مسار العملية الانتخابية، وذلك عبر دعوة الرئيس المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز) للتصويت للمرشح (محمد ولد الغزواني) ومساندته، وحذر من أن عدم فوزه قد يدخل البلاد في دوامة من عدم الاستقرار، ومن الفساد والنصب وانعدام فرص استمرار مسيرة التنمية والبناء والاستقرار، كما حذر من أن انتخاب(محمد ولد الغزواني) يعني عودة البلاد إلى الوراء وتعيش مرة أخرى وضعاً أمنياً غير مستقر، لاسيما مع وجودها في المنطقة الساحل الافريقي الذي يشهد نشاط لمجموعات جهادية تتبع تنظيمي الارهابي القاعدة وداعش، كما أكد على ضرورة الابتعاد وعن خطابات التفرقة والعنف موضح أن الخيارات المتاحة امام الناخبين أما التصويت لمثيري الفتنة الساعين للعودة بالبلد إلى ما قبل سنة 2005م ملمحا إلى عهد المرشح(سيدي محمد ولد بوبكر) الذي كان وزير أول آنذاك، وأما التصويت لمرشح السلطة(محمد ولد الغزواني) لتستمر مسيرة البناء والتقدم والتنمية [49].
2. تأثير الحكومة على مرشح السلطة(محمد ولد الغزواني)، إذ حضر(محمد ولد عبد العزيز) بقوة في حملة (ولد الغزواني) الانتخابية وأعن أنه من يقف وراء ترشيحه، وبقدر ما شكل دعم (ولد عبد العزيز) عامل قوة للمرشح السلطة، فقد أربكه في حملته الانتخابية، إذ بدا (ولد الغزواني) وكانه حارساً لإرث (ولد عبد العزيز) أكثر منه صاحب مشروع يخاطب الجماهير المتعطشة للتغيير والتحديث، كما أعلن (محمد ولد عبد العزيز) بعدم ترك المشهد السياسي مستقبلاً لكن ليس رئيساً للحكومة بل من خلال رئاسته حزب(الاتحاد من أجل الجمهورية) الحاكم، وقبل ذلك قد أدى بتصريح في مدينة روصو جنوب موريتانيا بأنه سيتابع مشاريع الدولة من داخل القصر ومن خارجه [50].
3. توافق المؤسسة العسكرية على المرشح (محمد ولد الغزواني)، والتي تحتفظ تلك المؤسسة بالموقع الأهم في المشهد السياسي في موريتانيا والذي يعد ممثلاً خالصاً لها، وقد سجل حضور بعض وجودها البارزين في حملة المرشح(محمد ولد الغزواني) الانتخابية [51].
4. أن الولاءات والحكام في الولايات والمقاطعات الموريتانية يذهبون إلى القرى والارياف ويقولون الدولة ترشح(محمد ولد الغزواني)، فضلاً عن تسخير الدولة جميع امكانيته لصالح مرشح واحد على صالح المرشحين الاخرين.

5. عدم اتفاق المعارضة السياسية مع السلطة الحاكمة بتشكيل اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات.

6. اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية من قبل اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات من دون النظر إلى المخالفات التي تقدم بها المرشحون الاخرون، وبهذا كان عليه أن تتريث وتنظر إلى جميع الطعون التي تقدم بها المرشحون.

وأن فوز(محمد ولد الغزواني) في الجولة الأولى من الانتخابات يدل على قوة التحالف الذي دعمه والمتمثل بالسلطة والقبيلة والجماعات الصوفية، والذي يعد تجسيدا عملياً لتلاقي مصالح ذلك المثلث، فهو الرجل الثاني في النظام عبر قيادته الجيش ووزارة الدفاع وشارك في الانقلاب العسكري الاخير في عام 2008م مع الرئيس المنتهية ولايته، وينتمي إلى أسرة دينية ذات ارتباطات تاريخية بالطرق الصوفية في موريتانيا، فضلاً عن انتمائه من الناحية الجغرافية إلى الشرق الموريتاني الذي يضم غالبية السكان، وقد لوحظ خلال هذه الانتخابات تراجع المال السياسي، وهذا ما شار إلية الرئيس المنتهية ولايته (محمد ولد عبد العزيز) بالقول أن الدولة باتت أقوى من رجال الأعمال[52].

أما الوزير الأول الأسبق ومرشح المعارضة(سيدي محمد ولد بوبكر) الذي تلقى دعماً من التيار الإسلامي ممثلاً بحزب(التجمع الوطني للإصلاح والتنمية) فقد حل في المركز الثالث بنسبة(17,87%) من الأصوات الناخبين، وتمثلت المفاجأة بحصول المرشح الحقوقي(بيرام ولد الداه اعبيد) في المركز الثاني بنسبة(18,58%) من الأصوات الناخبين، كما أستطاع التفوق على الرئيس المنتخب(محمد ولد الغزواني) في العاصمة الاقتصادية نواذيبو، إلا أن غياب التوافق بين المعارضة السياسية حول مرشح واحد جعل من فوز مرشح السلطة واقع حقيقياً، لاسيما أن أحزاب المعارضة الموريتانية التقليدية ووجها البارزة في الانتخابات السابقة بدأت قوتها تتلاشى[53].

وأن نجاح (محمد ولد الغزواني) في حسم الانتخابات تستند إلى مجموعة من المعطيات، منها حالة الدعم والتوافق من قبل الحزب الحاكم في البلاد وعلى راسه الرئيس المنهي ولايته(محمد ولد عبد العزيز)، وفشل قوى المعارضة في الوصول إلى توافق حول مرشح واحد لخوض الاستحقاق الرئاسي، الأمر الذي خلق حالة من الارتباك داخل تلك القوى وكانت النتيجة هي خوض خمسة مرشحين من المعارضة للانتخابات الرئاسية، مما أدى في النهاية إلى تفتيت الأصوات وعدم قدرة أي مرشح منهم في الفوز من الجولة الأولى، وكذلك أداء (محمد ولد الغزواني) خلال الحملة الانتخابية إذ تطرق على أهم الملفات التي شغلت الرأي العام الموريتاني، وفي مقدمتها الملف الأمني والاقتصاد الوطني وخلق المزيد من فرص العمل ومحاربة الفساد المستشري في الدولة، والتوجه لتطوير البنية التحتية[54].

وبهذا يمكن القول أن موريتانيا شهدت لأول مرة في تاريخها انتقال سلمي للسلطة من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب، ويرجع فوز(محمد ولد الغزواني) في السلطة إلى المساندة والدعم الذي حظي به من مختلف القوى السياسية في البلاد وعلى راسها الحزب الحاكم بقيادة الرئيس المنتهية ولايته (محمد ولد عبدالعزيز)، فضلاً عن فشل المعارضة السياسية في عدم توحدها اتجاه مرشح واحد، كما أن الشعب الموريتاني بدء ينضج ويتعمق في فهم وترسيخ الديمقراطية، وبدء يفهم اللعبة الديمقراطية.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب(محمد ولد الغزواني).

ينتظر الرئيس الموريتاني(محمد ولد الغزواني) تحديات داخلية وخارجية يتوجب عليه معالجتها إذ أراد أن يكون لبلده متقدمة على الأصعدة كافة سواء كانت تلك التحديات اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أو خارجية، ومن هذه التحديات الداخلية والخارجية هي:-

أولاً. التحدي الاقتصادي: يعد التحدي الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه الرئيس الموريتاني(محمد ولد الغزواني)، لاسيما أن المجتمع يعاني من الفقر المدقع ومن ازدياد عدد العاطلين عن العمل، بالرغم من ذلك أن موريتانيا غنية في اقتصادها إذ تعد ثاني اكبر منتج للحديد في العالم، وثاني اكبر منتج للذهب في افريقيا فضلاً عن النفط والغاز المستكشف حديثاً، والثروة الزراعية والسمكية، لذا يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) بوضع عدة خطط استراتيجية وبرامج وطنية وخطط خمسية تمكنه من النهوض بالاقتصاد الموريتاني، ومن

ثم إصدار قوانين تسهل من جذب الاستثمارات الاجنبية، وأن يتبنى نهج اقتصادي منتج ومتنوع لاسيما في ما يتعلق بالجانب التكنلوجي التي تجعل (البعيد قريب) ونحن في عصر العولمة التي جعلت العالم عبارة عن(قرية صغيرة)، كما يتوجب عليه تطوير البنية التحتية في البلاد، وتفعيل القطاع الخاص باعتبار أن الاخير هو محرك اقتصاد المجتمع في أي دولة.

ثانياً. التحدي الاجتماعي: يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) معالجة آثار (العبودية) التي ما زال الحراطون يعانون منها عبر إصدار قوانين تحرم وتجرم العبودية، وتعويض الرقيق بمبلغ مالي ومن ثم اندماجهم في المجتمع كمواطنين من الدرجة الاولى لا على أساس فئات اجتماعية من الدرجة الأدنى، ومن ثم فرض عقوبات مالية أو بالحبس لكل من يتاجر بظاهرة الرقيق في الدولة، كما يتوجب على الدولة وضع حد لسلطة (القبيلة) التي لا تزال تسيطر على صنع القرار في الدولة، إذ أن ظاهرة البداوة تتحكم في سلوك رجل السياسة، وأن الولاء المواطن الموريتاني للقبيلة أكثر من ولاءه للدولة، والسبب في ذلك يعود أن المواطن يجد حمايته عند القبيلة أكثر من الدولة، وبهذا يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) من أبرز وعلوية الدولة ومؤسساتها الدستورية، ويتحقق ذلك بإصدار القوانين التي تحرم العمل القبلي في السياسة، وتطوير الخدمات (الصحة والتعليم) لكي يشعر المواطن الموريتاني بأن الدولة توفر له كل مقومات الحياة الاساسية بدلاً من القبيلة، ويعد موضوع (التعليم) في موريتانيا من أهم التحديات التي تواجه الرئيس(محمد ولد الغزواني)، إذ لاتزال آثار الدولة الاستعمارية في المجتمع الموريتاني إلا وقتنا الحاضر والتي خلق أزمة اجتماعية بعد استقلال، بحيث لا تزال المؤسسات الادارية في الدولة يتعاملون باللغة الفرنسية، مما خلق المستعمر أزمة اندماج وطني بين أطياف المجتمع الموريتاني، وبهذا يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) بتباع سياسة تعليمية تكفل تطور المجتمع الموريتاني وتوحد مكوناته على اختلاف قومياتهم.

ثالثاً. التحدي السياسي: يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) محاربة الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، إذ تعاني موريتانيا منذ الاستقلال وإلى وقت هذه الدراسة من مختلف أنواع الفساد سواء كانت ذلك على الصعيد المؤسسات الدستورية أو الإدارية، إذ تعتبر الرشوة واختلاس الاموال وتسخير الثروة الوطنية لصالح شخصية معينة أسلوب حياة، وبهذا أن القضاء على الفساد هي من أولويات الرئيس(محمد ولد الغزواني)، كما يتوجب على الأخير اتباع سياسة الحوار المفتوح مع جميع أطياف المعارضة السياسية، وعدم أقصاء أي جهة بغض النظر عن الايديولوجية التي تتبناها باستثناء الجماعات الارهابية(القاعدة وداعش) وغيرها من الجماعات التي تهدد أمن البلاد، ومن ثم يتوجب عليه وضع حدا للسيطرة المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية، إذ أن النظام الديمقراطي الحقيقي في أي بلد يتوجب أن تكون مهام المؤسسة العسكرية تقتصر على الأمن والدفاع والقيام في الوجبات الازمة عند الضرورة في ما يتعلق بالخدمات، وبهذا إذ أراد الرئيس أن يكون بلده في مطاف الدول المتقدمة عليه أن يضع حداً لتلك المؤسسة ويحدد واجباته عبر إصدار قانون تلتزم به تلك المؤسسة، ومن ثم اطلاق الحقوق والحريات للمجتمع (حرية الرأي والتعبير والتفكير)، و أطلاق سجناء حرية الرأي والغاء عقوبة السجن عبر تشريعات تحمي وتضمن حقوق الإنسان في البلد.

رابعاً. التحدي الخارجي: يتوجب على الرئيس(محمد ولد الغزواني) اتباع سياسة خارجية مبنية على الحياد سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي والدولي، وأن يتبنى النهج الدبلوماسي السلمي في ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية في ما بين (المغرب- جبهة البوليساريو) بصوره خاصة على اعتبار أن موريتانيا تدخل ضمن المعادلة الإقليمية فيما يتعلق بتلك القضية، وأن تكون علاقاته الخارجية وعلى وجه التحديد فرنسا قائمة على أساس المصالح المشتركة لا على أساس المصلحة لطرف واحد وهي فرنسا.

الخاتمة:

1. ينتخب رئيس الجمهورية وفق دستور عام 1991م والمعدل لعام 2006م لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويتم انتخابه بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، وإذا لم يحصل أحد المترشحين على هذه الأغلبية في الشوط الاول، ينظم شوط ثاني بعد أسبوعين، ولا يترشح لهذا الشوط الثاني إلا المترشحين الباقيان في المنافسة والحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الثاني،

ويمكن اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة فقط، وتتعارض مهمة رئيس الجمهورية مع ممارسة أي وظيفة ومع شغل منصب قيادي في أي حزب سياسي، ويعد رئيس الجمهورية رئيس الدولة وحامي الدستور وهو الضامن للاستقلال الوطني ولحوزة الأراضي.

2. اقتصر السباق إلى كرسي الرئاسة الموريتانية لعام 2019م على ستة مرشحين وهم كل من وزير الدفاع السابق(محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني)، والوزير الأول السابق(سيدي محمد ولد بوبكر)، ورئيس حركة إيرا الحقوقية(بيرام ولد الداه ولد اعبيدي)، ورئيس اتحاد قوى التقدم(محمد ولد مولود)، والسياسي(كان حاميدو بابا)، والاداري المالي(محمد الأمين ولد المرتجى).

3. تعد الانتخابات الرئاسية التي شهدتها موريتانيا لعام 2019 بأنها تنافسية بين مختلف القوى السياسية على اختلاف اهدافهم وايديولوجيتهم السياسية، كما أنها المرة الاولى التي تشارك فيها جميع الاطراف السياسية دون إقصاء أو تهميش أو عزوف عن التنافس، إذ وصلت نسبة المشاركة فيها من قبل الناخبين إلى (62,66%).

4. فاز في هذه الانتخابات من الجولة الأولى مرشح السلطة (محمد ولد الشيخ محمد أحمد ولد الغزواني)، بعد حصوله على نسبه (52%) من اصوات الناخبين، إلا أنه يؤخذ على فوز(محمد ولد الغزواني) تدخل السلطة في مسار العملية الانتخابية، وذلك عبر دعوة الرئيس المنتهية ولايته(محمد ولد عبد العزيز) للتصويت للمرشح (محمد ولد الغزواني) ومساندته، وحذر من أن عدم فوزه قد يدخل البلاد في دوامة من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الدعم والتوافق الذي حظي به من قبل المؤسسة العسكرية.

5. أشادت المنظمات المدنية في البلاد والبعثات الخارجية لمراقبة الانتخابات والمتمثلة ببعثة الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي في الممارسة الديمقراطية والعملية الانتخابية التي جرت في 22 حزيران لعام 2019.

6. يتوجب على الرئيس (محمد ولد الغزواني) بمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها البلاد، وتتمثل التحديات الداخلية بالمعوق الاقتصادي وكيفية القضاء على البطالة والفقر، والمعوق الاجتماعي بكيفية القضاء على الفوارق الاجتماعية وعدم التمييز بين المواطنين على أساس ان هذه عربي وهذا زنجي، وحل قضية الرق في البلاد وتعويضهم بمبلغ مالي، والمعوق السياسي بكيفية القضاء على الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، ووضع حد للسيطرة المؤسسة العسكرية وتدخلها في الشأن السياسي، والتحدي الخارجي يتمثل بكيفية اتباع سياسة خارجية مبنية على الحياد سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي والدولي.

المراجع:

(1) المادة (26)،(27)،(28)الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الدستور الموريتاني الصادر عام 1991م والمعدل في عام 2006، القانون الدستوري رقم (014-2006)،الجريدة الرسمية، العدد رقم 1122، السنة48، 15يوليو2006..

(2) المادة(26) من الدستور الموريتاني لعام 1991م والمعدل عام 2006م.

(3) المادة(1)،(2) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية، في نظام رقم 02-1997/إ.إ.م.د/ يكمل قواعد الإجراءات المتبعة أمام المجلس الدستوري بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية.

(4) المادة(3) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية لعام 1997م.

(5) المادة(4)،(5)،(6) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية لعام 1997م.

(6) المادة(7) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية لعام 1997م.

(7) المادة (9)،(11) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية لعام 1997م.

(8) المادة(12)،(13)،(14) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية لعام 1997م.

(9) المادة (15)،(16) من قانون انتخاب رئيس الجمهورية لعام 1997م.

(10) المادة(6)،(7)،(8) من المرسوم رقم 268.2012/ الصادر في 6ديسمبر والتي يحدد إجراءات سير الحملة الانتخابية وعمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية.

(11) المادة(9)،(10) من قانون سير الحملة الانتخابية لعام 2012م.

(12) المادة(13)،(14)،(15) من قانون سير الحملة الانتخابية لعام 2012م.

(13) ينظر المادة(2)،(3)،(4) من الأمر القانوني المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية الصادر بتاريخ 02 نوفمبر 2006 برقم 025-2006.

(14) المادة(5)،(6) من قانون الحملات الانتخابية لعام 2006م.

(15) المادة(7) من قانون الحملات الانتخابية لعام 2006م.

(16) ينظر المادة(8) من قانون الحملات الانتخابية لعام 2006م.

(17) ينظر المادة(9) من قانون الحملات الانتخابية لعام 2006م.

(18) المادة(11)،(12) من قانون الحملات الانتخابية لعام 2006م.

(19) ينظر المادة(14) من قانون الحملات الانتخابية لعام 2006م.

(20) ينظر المادة(23)،(24) دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية المصادق عليه في الاستفتاء الشعبي يوم 12يوليو والصادر بالأمر القانوني رقم (022-91) بتاريخ 20 يوليو 1991م، الجريدة الرسمية العدد753، بتاريخ30 يوليو 1991م.

(21) ينظر المواد(30)،(31)،(32)،(34)،(35)،(36)،(37)،(38)،(70)،(71)،(89)، من الدستور الموريتاني الصادر عام 1991.

(22) المادة (39) من الدستور الموريتاني الصادر عام 1991.

(23) سيدي أحمد ولد بابا، المشهد السياسي بموريتانيا بعد بيان الرئيس خيارات الأغلبية وخطط المعارضين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير صدر في 23يناير/كانون الثاني2019، ص2.

(24) عبد المنعم علي، الانتخابات الرئاسية الموريتانية قراءة في النتائج، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://www.ecsstudies.com/analytics/reports-analytics/6304/، 2019/7/1.

(25) سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير صدر في 23مايو/آيار2019، ص2.

(26) المصدر نفسه، ص3.

(27) سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص5.

(28) حظوظ مرشح السلطة تنغصها منافسة قوية في الانتخابات الرئاسية الموريتانية، صحيفة العرب، لندن، العدد11383، 2019/6/20.

(29) سيد أحمد ولد باب، ولد الغزواني رئيس لموريتانيا: آفاق التعايش ومخاطر الصدام، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير صدر في 15يوليو/تموز2019، ص3-4.

(30) سيدي أحمد ولد بابا، المشهد السياسي بموريتانيا بعد بيان الرئيس خيارات الأغلبية وخطط المعارضين، مصدر سبق ذكره، ص4-5.

(31) سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص4-5.

(32) سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص6.

(33) ينظر إلى كل من سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص6، وكذلك الحبيب الأسود، رئاسيات موريتانيا.. الولاءات والتمويلات، صحيفة العرب، لندن، العدد11374، 2019/6/11.

(34) الحبيب الأسود، رئاسيات موريتانيا.. الولاءات والتمويلات، صحيفة العرب، لندن، العدد11374، 2019/6/11.

(35) سيدي أحمد ولد بابا، الانتخابات الموريتانية: حظوظ المرشحين والمخاطر المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص5.

(36) الحبيب الأسود، رئاسيات موريتانيا.. الولاءات والتمويلات، صحيفة العرب، لندن، العدد11374، 2019/6/11.

(37) وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 27حزيران2019، ص1.

(38) سيد أحمد ولد باب، مصدر سبق ذكره، ص2.

(39) اللجنة الوطنية المستقلة لانتخابات، على موقع الالكتروني http://ceni.mr/node/92، نواكشوط بتاريخ 2019/6/23.

(40) نقلاً عن عبدالله مولود، غزواني تاسع رئيس لموريتانيا وفوزه في الشوط الأول يصدم معارضيه، صحيفة القدس العربي، لندن، العدد9583، 2019/6/24.

(41) نقلاً عن الشيخ محمد، ولد الغزواني يعلن الفوز بالانتخابات الرئاسية في موريتانيا، صحيفة الشرق الاوسط، العدد14818، 2019/6/24.

(42) نقلاً عن عبدالله مولود، موريتانيا: بوادر أزمة انتخابية حادة ومطالبات بإعادة فرز النتائج، صحيفة القدس العربي، لندن، العدد9584، 2019/6/25.

(43) نقلاً عن وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص3-4.

(44) المصدر نفسه، ص4.

(45) نقلاً عن مراقبون .. الاتحاد الاوروبي وبعثة الاتحاد الافريقي يشيدان بالشفافية التي طبعت الانتخابات، اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الموقع الالكتروني http://ceni.mr/node/93، 2019/6/25.

(46) المصدر نفسه.

(47) نقلاً عن تنظيم جيد وانتخابات نزيهة.. ملتقى المنظمات الوطنية لحقوق الانسان يصدر بيانه، اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على موقع الالكتروني http://ceni.mr/node/95 ، 2019/7/4.

(48) المصدر نفسه.

(49) تعبئة في موريتانيا ضد نتائج الانتخابات وسط تحذيرات من خطورة انزلاق الوضع الأمني، صحيفة العرب، لندن، العدد11388، 2019/6/25.

(50) وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص3.

(51) المصدر نفسه.

(52) وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص1.

(53) المصدر نفسه، ص1-2.

(54) عبد المنعم علي، مصدر سبق ذكره،